AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 21 فبراير 2022 م | 20 رجب 1443 هـ | الإثنين | No. 4207

تراجع جماعي للمؤشرات.. و«العام» ينخفض 57.2 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 57ر2 نقطة ليبلغ مستوى 7571ر8 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر75 في المئة.

وتم تداول 220ر2 مليون سهم عبر 11109 صفقات نقدية بقيمة 54 مليون دينار (نحو 172ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 63ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6313ر37 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1 في المئة من خلال تداول 149ر6 مليون سهم عبر 6390 صفقة نقدية بقيمة 19ر8 مليون دينار (نحو 63ر36 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 55ر6 نقطة ليبلغ مستوى 8217ر36 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر67 في المئة من خلال تداول 70ر6 مليون سهم عبر 4719 صفقة بقيمة 34ر18 مليون دينار (نحو 109ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 75ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6598ر41 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر13 في المئة من خلال تداول 119ر4 مليون سهم عبر 4077 صفقة نقدية بقيمة 15ر7 مليون دينار (نحو 50ر2 مليون دولار).

وسجلت بورصة تداولات بقيمة 54.01 مليون دينار، وزعت على 220.27 مليون سهم، بتنفيذ 11.11 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة تراجعاً بـ11 قطاعاً تقدمها البنوك بنسبة 0.94 %، بينما استقر قطاعا التكنولوجيا والمنافع.

وتصدر سهم "مراكز" القائمة الحمراء بـ7.65 %، بينما جاء "كامكو" على رأس الارتفاعات بـ5.56 %، بعد إعلان القوائم المالية الإيجابية لعام 2021، إذ تحولت الشركة للربحية.

وبالنسبة للأسهم الأنشط تداولاً، تقدم "بيتك" المنخفض 0.32 % السيولة بقيمة 6.72 مليون دينار، بينما جاء "جي إف إتش" على رأس الكميات بـ30.81 مليون سهم، بتراجع 1.92 %؛ وذلك عقب إعلان المجموعة شراء مليوني سهم خزينة.

جلسة حمراء للبورصة

رغم كونها ركيزة في مساعي البلاد لإعادة صياغة اقتصادها التقليدي المعتمد على النفط

البلوشي: الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تواجه شبح الانهيار

840 مشروعاً أغلقت أبوابها و740 أمام المحاكم بسبب تراكم الديون و845 مشروعا باع أصحابها معداتهم لسداد الإيجارات

اكد الخبير الاقتصادي في شئون المشروعات عبدالله حميد البلوشي ان المشروعات الصغيرة كانت ومازالت من الممكن ان تكون بديلا للنفط الا ان الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت تواجه شبح الانهيار بعد أن ألحقت بها جائحة كورونا ضررا بالغا ولم تقدر حتى السلطات على مساعدتها، وهو ما قد يوجه ضربة شديدة لقطاع يشكل ركيزة في مساعي البلاد لإعادة صياغة اقتصادها التقليدي المعتمد على النفط.

ويبدو ان أرباب الأعمال استبشروا خيرا بقانون الضمان المالي الذي جاء بعد نحو سنة من أزمة كورونا، وكان من المفترض أن يخرج قبل ذلك "ثم تفاجأنا بأنّ لا أحد يلبي شروط القانون ان ثمة عزوفا من أرباب المشاريع عن الاستفادة من القانون لأسباب عدة أهمها أن التمويل يُقدم كقرض وليس كتعويض مالي عن الأضرار.

كما أن الحكومة تضمن 80 في المئة من التمويل فقط وليس المبلغ بالكامل، بالإضافة إلى أن فترة السداد محدودة ولا تتجاوز خمس سنوات، وتؤدي إلى زيادة الالتزامات الشهرية، ما قد يعني المزيد من التعثر.

ففي شهر إبريل لعام 2013، أصدرت حكومة الكويت قانون رقم 98/2013 بخصوص إنشاء صندوق بإسم الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث كان يهدف هذا القانون لدعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الإقتصادي في الكويت، برأس مالي قدره مليارين دينار كويتي، لتُطور وتُمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُجدية والمملوكة من قبل كويتيين بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال.

وتتمحور رؤية الصندوق في بناء مجتمع ريادي يُحفزأصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الإقتصادية في الكويت.. فلم يعد اصحاب تلك المشاريع يؤمنون بشعارات تتحدث عن دعم الشباب والوقوف الى جانبهم، من نواب مجلس الامة او وزراء سابقون او حاليون وتشجيعهم على الالتحاق بالعمل الخاص على الاقل من اجل تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة التي تلتهمها رواتب القطاع الحكومي.

بعيدا عن الاعتماد علي النفط تواجه الآلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت شبح الانهيار بعد أن ألحقت بها جائحة كورونا ضررا بالغا ولم تقدر أي جهة على مساعدتها، وهو ما قد يوجه ضربة شديدة لقطاع يشكل ركيزة في مساعي البلاد لإعادة صياغة القانون حيث أن القانون يقصر استخدام التمويل على تغطية العجز في النفقات التشغيلية التعاقدية مثل الرواتب والإيجارات والالتزامات الأخرى لكنه لا يسمح بغير ذلك مثل استثمار جزء من المبلغ أن الأوضاع حاليا تغيرت الآن بعد مرور عامين على الأزمة.

وأضاف البلوشي أن الكثير من هؤلاء المتضررين تغيرت أوضاعهم... أغلقوا محالهم أو سرحوا العمالة أو اقترضوا من الأسرة أو باعوا أصولهم فمنهم من تعثر وأخرين افلسوا نتيجة الأزمة المالية الخانقة جراء «جائحة كورونا» وما تبعها من قرارات حكومية بإغلاق المشاريع، إذ ان 80% من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حسب ما قاله الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلنوا تعثرهم، رغم صدور قانون إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا.

وأكد أن اجمالي خسائر أصحاب تلك المشاريع بلغت مايقارب مليار دينار، لان 840 مشروعاً أغلقوا أبوابهم و740 مشروعاً أمام المحاكم بسبب تراكم الإيجارات و845 مشروعاً باعوا معداتهم لسداد الإيجارات، ورغم القرارات الجديدة، إلا أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مازالوا يتكبدون الخسائر المالية الفادحة بسبب إغلاق أنشطتهم التجارية على مدى عامين، ولم تلتفت إليهم أي من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة بسبب عدم قدرتة علي دعم المشروعات نظرا لان أموال الصندوق مازالت لدي الهيئة العامة للاستثمار والهيئة تحاول ان تحصل علي موافقة مجلس الامة علي السحب من الاحتياطي ما اضطر الآلاف منهم إلى «اخلاء» محلاتهم وبيع تجهيزاتها بأبخس الأسعار.

عبدالله حميد البلوشي

«كامكو» تتحول للربحية في 2021 مع توصية بتوزيع 10 فلوس للسهم

شركة كامكو للاستثمار

تحولت شركة كامكو للاستثمار خلال عام 2021 للربحية، مع توصية بتوزيع نقدي بواقع 10 فلوس لسهم الواحد؛ وذلك حسب بيان لبورصة الكويت.

سجلت "كامكو" أرباحاً في العام الماضي بقيمة 10.32 مليون دينار، مقارنة بخسائر عام 2020 البالغة 2.69 مليون دينار.

ودعم التحول للربحية زيادة إيرادات الأتعاب، وصافي الربح من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وحصة الأرباح الناتجة من شركات زميلة خلال السنة.

الأمر لم يكن مختلفاً بشأن نتائج الربع الرابع من العام الماضي؛ حيث سجلت "قامكو" أرباحاً بقيمة 2.11 مليون دينار، مقابل خسائرها البالغة 1.34 مليون دينار بالفترة نفسها من 2020.

أوصى مجلس إدارة "كامكو" بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 10 فلوس للسهم الواحد، وبإجمالي 3.42 مليون دينار.

كانت "كامكو" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 8.207 مليون دينار، مقابل خسائر الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 1.351 مليون دينار.

11 مليون دولار أرباح "البحرينية الكويتية" في 2021

مقر الشركة البحرينية الكويتية للتأمين

كشفت القوائم المالية ارتفاع أرباح الشركة البحرينية الكويتية للتأمين المدرجة ببورصتي الكويت والبحرين خلال عام 2021 بنسبة 9 % سنوياً.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الأحد، بلغت أرباح الشركة في العام الماضي 3.34 مليون دينار كويتي (11.07 مليون دولار)، مقابل 3.07 مليون دينار كويتي (10.17 مليون دولار) أرباح 2020.

وعزت "البحرينية الكويتية" ارتفاع الأرباح السنوية إلى التحسن الكبير الذي طرأ على أرباح الاكتتاب الذي يمثل العمل الرئيسي للشركة. وخلال الربع الرابع من 2021 ارتفعت أرباح الشركة بنسبة 23 % عند 726.85 ألف دينار كويتي (2.41 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بمستواها في الربع المناظر من العام الذي يسبقه البالغ 588.84 ألف دينار كويتي (1.95 مليون دولار أمريكي).

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 20 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 0.020 دينار بحريني عن العام الماضي، على أن تخضع تلك التوصية لموافقة الجمعية العامة، والجهات الرقابية المختصة.

الأرباح السنوية لـ«تجارة» تتضاعف 26 مرة

تضاعفت أرباح شركة التجارة والاستثمار العقاري خلال عام 2021 بنحو 26 مرة، بنسبة تصل إلى 2601.3 % سنوياً، بدعم عاملين، مع توصة بتوزيع 3 فلوس للسهم.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الأحد، بلغت أرباح "تجارة" في العام الماضي 1.48 مليون دينار، مقابل 54.74 ألف دينار في عام 2020.

وعزا البيان قفزة الأرباح السنوية إلى ارتفاع إيرادات التأجير، وعدم وجود حاجة لتكوين مخصصات للذمم المدينة بنفس الحجم مقارنة بالفترة السابقة التي شهدت ذروة جائحة كورونا.

الأمر لم يكن مختلفاً بشأن نتائج الربع الرابع من 2021، فقد بلغت أرباح "تجارة" نحو 491.92 ألف دينار، بارتفاع 123.6 % عن مستواها خلال الربع المناظر من العام الذي يسبقه البالغ 219.97 ألف دينار.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 3 % من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل 3 فلوس لكل سهم، وإجمالي يقدر بـ1.11 مليون دينار.

كانت "تجارة" تحولت للربحية في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 986.75 ألف دينار، مقابل خسائر الفترة المماثلة من عام 2020 البالغة 165.23 ألف دينار.

«أجيليتي» ترفع حصتها في «جون مينزيز» إلى 19 في المئة

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية أن شركة (أجيليتي ستراتيجيز هولدنج ليميتد) التابعة لها رفعت حصتها في شركة (جون مينزيز) المتخصصة بخدمات المطارات والمدرجة في بورصة لندن إلى 19 في المئة.

وقالت (أجيليتي) في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الأحد إن (أجيليتي ستراتيجيز هولدنج ليميتد) استحوذت على 5ر3 مليون سهم إضافي في (جون مينزيز) بما يمثل 5ر8 في المئة من إجمالي الأسهم المصدرة بقيمة 13 مليون دينار كويتي (نحو 41ر6 مليون دولار أمريكي).

وأوضحت أن أثر تلك المعلومة الجوهرية سوف ينعكس على بيانات الشركة في حينه كما سيدرج حسب القواعد المحاسبية المعمول بها.